بسم الله الرحمن الرحيم

خطاب

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

في افتتاح

دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الأول

الموافق لدور الانعقاد السنوي الخمسين

لمجلس الشورى

يوم الثلاثاء : ٢٠ ربيع الأول ١٤٤٣هـ

الموافق : ٢٦ أكتوبر ٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الشورى ،

إنه لمن دواعي سروري أن ألتقي بكم بمناسبة عقد الاجتماع الأول لمجلس الشورى المنتخب ، في هذا الدور الذي يوافق دور الانعقاد السنوي الخمسين للمجلس . وأود في البداية أن أعرب لكم عن خالص التهنئة بفوزكم بثقة الناخبين وعضوية المجلس .

إننا ندرك جميعاً أهمية هذه اللحظة التاريخية التي نشهد فيها اكتمال المؤسسات التي نص عليها الدستور بإنشاء السلطة التشريعية المنتخبة إلى جانب السلطتين التنفيذية والقضائية .

كما أني واثق من أنكم تدركون عظم المسئولية الوطنية الملقاة على عاتقكم لدى قيامكم بمهامكم التشريعية ، وترسيخ التعاون مع مجلس الوزراء تحقيقاً للمصالح العليا للبلاد .

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أنوه بالدور الذي قام به مجلس الشورى السابق ، والتجربة التي راكمها ، بما في ذلك تجسيده لشكل من المشاركة الشعبية في التشريع ، وفي إبداء الرأي المسؤول والمشورة الصادقة ، وكان بذلك خير عون للحكومة في القيام بمهامها في مختلف المجالات ، مخلفاً بذلك تراثاً يهتدى به عند ممارسة مجلسكم الموقر لمهامه .

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أنوه بحسن سير العملية الانتخابية والتنظيم المحكم المتميز ، والأجواء الحضارية التي سادت فيها .

حضرات الإخوة والأخوات ،

لقد نجحت قطر خلال العام السابق وهذا العام في تحقيق عدد من الأهداف .

ففي مجال الأمن الغذائي خطونا خطوات كبيرة نحو الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الغذائية نتيجةً للمبادرات التي تقوم بها الدولة لدعم إنتاج هذه السلع وتسويقها . كما جرى تسهيل عمليات الإنتاج والاستيراد وتعزيز الطاقة التخزينية عموماً ، وضمان تخزين السلع الاستراتيجية .

وفي مجال التنويع الاقتصادي ، أجريت التعديلات التشريعية لتسهيل المعاملات التجارية ، وتعزيز المنافسة ، وحماية المستهلك ، وتشجيع الاستثمار الصناعي ، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالسماح للمستثمرين الأجانب بتملك ١٠٠٪ من رأس مال بعض الشركات ، ودعم تنافسية المنتجات الوطنية.

وارتفعت مساهمة الصناعات المحلية إلى المرتبة الرابعة في الناتج المحلي الإجمالي . وما زال أمام الدولة الكثير لتقوم به في مجال تنويع مصادر الدخل . ولكن المهمة لا تقتصر على الدولة ، بل إن للقطاع الخاص دوراً في ذلك أيضاً .

وفي مجال القطاع المالي والمصرفي ، ورغم الهزات العالمية والإقليمية في السنوات الماضية ، فقد أظهر هذا القطاع تماسكاً في مواجهتها . وتمكن مصرف قطر المركزي من الحفاظ على نمو الاحتياطيات الدولية ، والمحافظة على سعر صرف الريال القطري . وحافظت قطر على ترتيبها الائتماني المرتفع لدى المؤسسات الائتمانية العالمية وعلى النظرة المستقبلية المستقرة لاقتصادها .

وتحتل قطر مكانة مرموقة ومراتب متقدمة في بعض المكونات الهامة ضمن مؤشرات التنافسية العالمية مثل نسبة البطالة المنخفضة ، ومعدل التضخم السنوي ، وفي تمويل التطور التقني ، والأمن السبراني ، والتنمية المستدامة ، وغيرها .

وفيما يتعلق بقطاع الطاقة ، فإن تغيير اسم قطر للبترول إلى قطر للطاقة يعكس مواكبة قطرية فعلية للتحول نحو الطاقة النظيفة والمتجددة . وفي هذا المجال فإننا نعمل على صعيدين : الأول ، زيادة انتاج الغاز الطبيعي المسال ، وتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إنتاجه باستخدام أحدث التقنيات . والثاني : المساهمة في تطوير واستخدام الطاقة الشمسية .

وتولي الدولة اهتماماً خاصاً لحماية البيئة بإصدار التشريعات اللازمة في هذا الصدد وتعزيز الوعي بأهمية البيئة في حياتنا اليومية ، وإعادة تدوير المخلفات والنفايات الضارة ، ورصد جودة الهواء ومياه البحر ، وتقديم الحوافز المالية للشركات التي تقدم مشروعات تحافظ على البيئة وتواجه التغير المناخي .

الإخوة والأخوات ،

نحن ماضون في جهودنا لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ ، وإعداد الاستراتيجية الوطنية الثالثة لمدة خمس سنوات . وبهذه المناسبة فإنني أؤكد على تحديد الأولويات في ضوء الاحتياجات الملحة للدولة ، وأدعو جميع الجهات المعنية لإعداد استراتيجياتها القطاعية بالاستفادة من المرحلة السابقة بإخفاقاتها ونجاحاتها .

الخبرة والمعرفة تتراكمان ضمن المؤسسات . ومن هنا أهمية مأسسة العمل ، وعدم شخصنته . فلا تنشأ معرفة من تجاهل ذاكرة المؤسسة والبدء من جديد في كل مرة مع تغير الأشخاص .

إن إعداد الاستراتيجية الوطنية الثالثة يتطلب تقييم ما حققته الاستراتيجيات الوطنية السابقة . كما يجب أن يبين التقييم مدى التقدم الذي أحرز في تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية وخصوصاً على مستوى كفاءة القوى العاملة ، والتنويع الاقتصادي ،

ومدى مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الكبرى وقدراته التنافسية ، بما في ذلك قدرته التنافسية خارج الدولة ، والمراحل التي توصلنا إليها في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي ، ومدى استفادة الدولة من استثماراتها في الشركات العالمية الكبرى في تدريب كفاءات قطرية في الداخل والخارج .

لا جدال حول التقدم الذي حققته بلادنا في مجال البنى التحتية وعلى مستوى المؤسسات التعليمية والصحية ، ويمكن التدليل على ذلك بالأرقام المتعلقة بمعدل دخل الفرد ومستوى المعيشة وأعداد الخريجين وغيرها . ومن المهم أن ندرك أن الحفاظ على هذه المنجزات لا يقل أهمية عن التفكير بتحقيق مبادرات جديدة ، بل يفوقها أهمية .

ولكن ثمة مهام كبرى تنتظرنا متعلقة بالتنمية البشرية ، وكل ما يرتبط بالثروة الحقيقية في أي بلد ، وهو الإنسان .

فلا يمكن فصل أية رؤية أو استراتيجية وطنية عن هذه القضية ، ولا الخوض في نجاحها أو فشلها دون التطرق بكل جدية إلى قضايا قيمية متعلقة بالهوية والانتماء ، والالتزام بأخلاق العمل ، وشعور المواطن بواجباته ومسؤولياته تجاه أسرته وجيرانه والمؤسسة التي يعمل فيها والمجتمع بشكل عام .

نحن نعيش في دولة مرت بعملية تحديث سريع ومجتمع ارتفع مستوى معيشته بسرعة فائقة . وتحسنت صحة الناس ومستوى تعليمهم ودخلهم ، وظهرت موارد بشرية ماهرة وكفاءات قطرية . كما تمكنت الدولة من إنشاء شبكة أمان اجتماعية واسعة تضاهي ما حققته أعرق دول الرفاه الاجتماعي .

كل هذا حسن ، ونحن نعمل دون توقف على تحسينه . ولكن علينا ، من ناحية أخرى كمجتمع وكدولة ، أن ندرك التحديات التي يفرضها ذلك ، مثل مخاطر هيمنة قيم الحياة الاستهلاكية ، والاستخفاف بالجوانب غير المادية في الحياة ، وعدم تقدير العمل المنتج ، وعدم تمتع الفرد بما يتوفر لديه لأنه منشغل دائماً بطلب المزيد من الاستهلاك ، واستسهال الاستدانة لأغراض آنية عابرة وغير ضرورية ، والاتكالية المبالغ فيها على الدولة .

من شأن هذه السلبيات أن تهدد ما أنجزناه إذا لم نواجه بتعميق قيم المواطنة والمسؤولية المجتمعية . وهذه مهمة لا تنجز بالوعظ والخطابات ، فهنا يأتي دور الدولة عبر التربية والتعليم والخدمة الوطنية وغيرها ، وهنا تبرز أهمية دور الإعلام ، والأسرة والتواصل التربوي التهذيبي المباشر بين الأهل وأبنائهم وبناتهم وعدم الاعتماد على الغير في مهمة تربية الأطفال .

يجب أن يسأل كل منا نفسه ماذا عمل ويعمل من موقعه في خدمة مجتمعه ؟ وما هي مساهمته في بناء هذا الوطن ؟ وهل يقوم بعمله على أكمل وجه ؟ وهل يقدر عمل الآخرين ؟

إن من يسأل نفسه هذه الأسئلة لا يستسهل التذمر والشكوى .

حضرات الإخوة والأخوات ،

كما تعلمون جميعاً ، مر إصدار الدستور الدائم للبلاد والعمل بأحكامه بمراحل عدة منذ إنشاء لجنة إعداد الدستور الدائم التي تولت صياغته ، وطرح مسودته للاستفتاء العام وموافقة الغالبية العظمى من المواطنين عليه . وقد توالى بعد ذلك صدور القوانين والأدوات التشريعية الأخرى اللازمة للعمل بأحكام الدستور .

إن التشريعات ، بما فيها التشريعات الدستورية الطابع ، هي نتاج مرحلتها التاريخية ، وهي تتطور بتطور الحياة . ومن منطلق حرصنا على تعزيز المواطنة القطرية المتساوية ، وترجمتها عملياً بوصفها علاقة مباشرة بين المواطن والدولة تقوم على الحقوق والواجبات ، فقد أصدرت تعليماتي لمجلس الوزراء للعمل على إعداد التعديلات القانونية اللازمة التي تضمن تحقيق هذه الغاية وعرضها على مجلسكم الموقر الذي بانتخابه وتشكيله يكتمل الإطار القانوني اللازم للنظر في إقرار هذه التعديلات .

هذا مع العلم أن المواطنة ليست مسألة قانونية فحسب ، بل مسألة حضارية قبل ذلك ، ومسألة ولاء وانتماء ، ومسألة واجبات وليست حقوق فقط . وهذا لا يتطلب عملاً تشريعياً فحسب ، بل أيضاً اجتماعياً وتربوياً مكثفاً ، ولا سيما في مكافحة تغليب العصبيات على الصالح العام أو على الولاء للوطن والوحدة الوطنية . وهو الجانب السلبي في القبلية الذي تفاجأنا جميعاً مؤخراً حين ذكرتنا بوجوده بعض تجلياته السلبية . وعلى الرغم من أن مجتمعنا الواعي تجاوزها بسرعة ، لا يمكننا تجاهل الداء لمجرد اختفاء أعراضه .

إن القبيلة والعائلة الممتدة والأسرة جميعها من مكونات مجتمعنا التي نعتز بها ، ومن أركان التعاضد والتكافل فيه ، ولها جوانب إيجابية لا حصر لها ، أما القبلية والعصبيات البغيضة على أنواعها ، فيمكن أن يعبث بها ، وأن تسخر للهدم وإفساد الوحدة الوطنية ، وأن تستخدم غطاءً لعدم القيام بالواجبات وتعويضاً عن عدم الكفاءة . وهو ما لم نقبل به ، ولن نسمح به في المستقبل أيضاً .

لقد مرت قطر في تاريخها الحديث بتجارب وتحديات صعبة . وكانت وحدتنا الوطنية مصدر قوتنا بعد التوفيق من الله سبحانه وتعالى . ولن نسمح بتهديدها مستقبلاً . ومن هنا علينا دائماً عند التفكير ومراجعة التجارب التي نخوضها أن نرفع تماسكنا كقطريين فوق أي اعتبار وتجنب كل ما من شأنه أن يشكل تهديداً له .

الإخوة والأخوات ،

اقتربت استضافة كأس العالم في بلادنا ، واستكملت التحضيرات على مستوى البنية التحتية أو تكاد . وقد عملنا على أن يندمج التحضير لها مع حاجات قطر بموجب خططها التنموية . ومثلما سرعت هذه الاستضافة في إنجاز العديد من المشاريع التي نحتاجها أصلاً ، فإنها أيضاً تتداخل مع مهام وتحديات اجتماعية وثقافية نواجهها كدولة حديثة متشابكة العلاقات مع الاقتصاد والتجارة العالميين .

إن هذه البطولة هي مناسبة كبرى ليس فقط لتعزيز مكانة الدولة عالمياً وتعزيز التواصل والتعاون بين الشعوب وإظهار طاقات قطر التنظيمية وبناها التحتية المتطورة وقدراتها على مستوى الأمن ، بل أيضاً لإظهار انفتاح الشعب القطري المضياف وتسامحه ، وهي قيم نتميز بها هنا في قطر ، وأيضاً لإظهار الوجه الحقيقي الناصع لشعوب الخليج والعرب عمومًا .

الإخوة والأخوات ،

تعرفون أن قطر تذكر إيجابياً في سياق الحديث عن الأزمة الأفغانية ، وذلك ليس فقط بسبب الجهود الإنسانية المقدرة دولياً التي بذلناها في هذا السياق ، وإنما أيضاً بسبب تمسكنا بالحوار بديلاً عن الحروب ، وبخيار الوساطة في حل النزاعات ، الذي جعلنا نقبل طلب التوسط بين الولايات المتحدة وحركة طالبان .

ومثلما نتطلع إلى مجتمع رفاهية يكون مجتمعاً منتجاً في الوقت ذاته ، وإلى دولة مسالمة ، ولكنها قادرة على الدفاع عن نفسها ، ومجتمع ذي مستوًى معيشي مرتفع ، ولكنه أيضاً مجتمع متميز بأخلاقه وقيمه الأصيلة ، نتطلع كذلك إلى سياسة خارجية تسهم في الحفاظ على هذا كله وفي تنميته ، وتتناسب أيضاً مع حجم قطر وموقعها الجغرافي وثروتها .

كما أنه ثمة تكامل بين تحول قطر إلى فضاء لتشجيع العلم والمعرفة والثقافة وإنتاجها وتشجيع الرياضة وغيرها ، ومركز للحوار وحل الخلافات بالطرق السلمية ، وبين نوع السياسة الخارجية الذي أتحدث عنه .

وتحتم علاقات الأخوة والتاريخ والجغرافية المحافظة على مجلس التعاون والارتقاء بمؤسساته بما يتناسب مع طموحات شعوبنا . وقد حرصنا على تجاوز الخلافات داخله بالحوار ، كما نسعى إلى ترسيخ الوفاق الذي تحقق في قمة العلا وتطويره .

نحن ننطلق من مبادئنا الراسخة فيما يتعلق بالعدالة في العلاقات الدولية ، ومن أننا جزء من العالمين العربي والإسلامي ، إذ لا نتنكر لهويتنا . كما إن الصناعة والتصدير المرتبطين بالطاقة ، والاستثمارات في الخارج لأغراض تنويع مصادر الدخل ولصالح الأجيال القادمة وغيرها ، هي مكونات رئيسة في سياستنا الخارجية . وقد عملنا على التوصل إلى علاقات جيدة مع جميع دول العالم ، مع تشديد على تحقيق تفاهم استراتيجي طويل المدى مع الحلفاء على المستويين الإقليمي والدولي .

ولا نسعى في ذلك إلى التنافس مع أحد ولا إلى محاكاة أحد ، بل إلى شق طريقنا الخاص بالموازنة بين مبادئنا الراسخة وحدود مقدراتنا ومصالح شعبنا وشعوب منطقتنا .

الإخوة والأخوات ،

ما زلنا ، شأننا في ذلك شأن العالم أجمع ، نواجه جائحة كورونا التي لم يشهد العصر الحديث مثيلاً لها من قبل ، ونحمد الله أننا نجحنا بما اتخذناه من إجراءات في احتوائها والتقليل من آثارها الضارة إلى الحد الأدنى حتى الآن ، وكنا من الدول القليلة التي نجحت في ذلك بحمد الله ورعايته .

لقد نجحت مؤسساتنا الصحية باختبار كورونا الصعب بجدارة ، مبينة درجة التطور الذي حققته كماً ونوعاً . وبهذه المناسبة نتوجه لهذه المؤسسات والعاملين فيها بالشكر والتقدير .

لقد حاولنا كما تعلمون أن نوازن بين صحة الناس كأولوية وبين ضرورات الاقتصاد ، وأعتقد أننا قدمنا نموذجاً ناجحاً في هذه المرحلة الصعبة . وأنبه هنا إلى أن واجبات الوقاية ما زالت ملحة ، ولا بديل عنها ، ولا بد من مراعاتها ، وكذلك الحاجة إلى اللقاح .

وختاماً أتمنى لكم التوفيق والسداد في مهامكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

Traducción no oficial

Discurso de Su Alteza
Jeque Tamim Bin Hamad Al-Thani
Emir del Estado de Qatar

en

la Apertura del Consejo Asesor

Primera Sesión Ordinaria del Primer Periodo Legislativo correspondiente a

La quincuagésima sesión anual

Martes: 20 Rabi` Al-Awwal 1443 AH
Correspondiente a 26 de octubre de 2021

En el nombre de Dios, el Clemente,
el más misericordioso,
==========

Hermanos y hermanas, miembros del Consejo Asesor,

Es mi placer de encontrarme con ustedes con motivo de la celebración de la primera reunión del electo consejo asesor en esta sesión que coincide con el quincuagésimo periodo del consejo.

Para empezar, quisiera expresarles mis más sinceras felicitaciones por ganarse la confianza del electorado y la membresía del consejo. Confío en que todos somos conscientes del significado de este momento histórico, en el que somos testigos de la culminación de las instituciones consagradas en la constitución al establecer la autoridad legislativa electa junto con las autoridades ejecutivas y judiciales.

También confío en que ustedes son conscientes de la gran responsabilidad nacional que recae sobre sus hombros en el desempeño de sus funciones legislativas y en la consolidación de la cooperación con el consejo de ministros para lograr los intereses superiores del país.

En esta ocasión, no puedo dejar de subrayar el papel asumido por el consejo asesor anterior y la experiencia acumulada, incluida la concreción de una forma de participación popular en términos de legislación, expresión de opinión responsable y asesoramiento sincero, a través del cual brindó la mejor asistencia al gobierno en el desempeño de sus tareas en diversos campos, dejando así un legado que sirvió de faro para guiarse en el desempeño de sus funciones por parte de su estimado consejo.

Asimismo, no puedo dejar de referirme, en esta ocasión, al curso expedito del proceso electoral, a la organización distinguida y perseverante, y al ambiente civilizado que en él prevaleció.

Queridos hermanos y hermanas,

Durante el año anterior y este año, Qatar ha logrado una serie de objetivos. En el campo de la seguridad alimentaria, hemos logrado grandes avances hacia la autosuficiencia en una serie de productos alimenticios como resultado de las iniciativas emprendidas por el estado para apoyar la producción y comercialización de estos productos básicos. También se facilitaron las operaciones de producción e importación, se mejoró en general la capacidad de almacenamiento y se aseguró el arsenal de bienes estratégicos.

En el campo de la diversificación económica, se introdujeron enmiendas legislativas para facilitar las transacciones comerciales, mejorar la competencia, proteger al consumidor, fomentar la inversión industrial, aumentar la inversión extranjera directa al permitir que los inversores extranjeros posean el 100% del capital de algunas empresas y respaldar la competitividad de productos nacionales. La contribución de las industrias locales al PIB subió al cuarto lugar. Aún queda mucho por hacer por parte del Estado en el campo de la diversificación de las fuentes de ingresos. Pero la tarea no se limita al Estado, ya que el sector privado también tiene un papel en eso.

En el ámbito del sector financiero y bancario, a pesar de los shocks globales y regionales de los últimos años, este sector ha mostrado resistencia para contrarrestarlos. El Banco Central de Qatar pudo mantener el crecimiento de las reservas internacionales y sostener el tipo de cambio del Riyal Qatarí. Qatar ha mantenido su alta calificación crediticia con las instituciones crediticias internacionales y una perspectiva estable para su economía.

Qatar presume con una posición destacada y un alto rango en algunos componentes importantes de los indicadores de competitividad global, como la baja tasa de desempleo, la tasa de inflación anual, la financiación del desarrollo técnico, la ciberseguridad, el desarrollo sostenible, etc.

Con respecto al sector de la energía, el cambio del nombre de Qatar Petroleum a Qatar Energy refleja el apoyo de Qatar a la transición hacia energías limpias y renovables. En este campo estamos trabajando en dos niveles:

Primero, aumentando la producción de gas natural licuado y reduciendo las emisiones derivadas de su producción mediante el uso de últimas tecnologías.

Segundo: contribuyendo al desarrollo y uso de la energía solar.

El Estado presta una atención especial a la protección del medio ambiente emitiendo las legislaciones necesarias al respecto, promoviendo la conciencia de la importancia del medio ambiente en nuestro día a día, reciclando chatarra y residuos nocivos, controlando la calidad del aire y del agua de mar y proporcionando incentivos económicos a empresas que presenten proyectos que preserven el medio ambiente y contrarresten al cambio climático.

Hermanos y hermanas,

Estamos avanzando en nuestros esfuerzos para lograr los objetivos de la Visión Nacional de Qatar 2030 y para prepararnos para la tercera estrategia nacional quinquenal. En esta ocasión, pongo énfasis en establecer prioridades en foco a las urgentes necesidades del Estado, e invoco a todas las partes interesadas a preparar sus estrategias sectoriales aprovechando los fracasos y éxitos de la etapa anterior. Sin embargo, experiencia y conocimiento se acumulan dentro de organizaciones, aquí surge la importancia de institucionalizar el trabajo en lugar de personalizarlo, ya que ningún conocimiento surge al ignorar la memoria de la institución y comenzando de cero cada vez que las personas se cambian.

La preparación de la tercera estrategia nacional requiere una evaluación de los logros de las estrategias nacionales anteriores. La evaluación también debe indicar el grado de progreso realizado en el logro de los objetivos de la Visión Nacional de Qatar, especialmente en el nivel de eficiencia de la fuerza laboral, diversificación económica, la medida a la que el sector privado participa en proyectos importantes y su capacidad

competitiva, incluida su competitividad en el extranjero y las etapas que hemos alcanzado, avanzando hacia la economía basada en el conocimiento, y en qué medida el estado se beneficia de sus inversiones en las principales empresas internacionales formando profesionales qataríes en el país y en el extranjero.

No hay argumentación sobre los avances logrados por nuestro país en el campo de la infraestructura y a nivel de las instituciones educativas y de salud. Esto se puede comprobar con las cifras relacionadas con el ingreso per cápita, el nivel de vida, el número de graduados, etc. Es importante realizar que mantener estos logros no es menos importante que pensar en crear nuevas iniciativas, sino que hasta más importante. Pero hay tareas más grandes por delante que están relacionadas con el desarrollo humano, así como también todo lo que está relacionado con la verdadera riqueza de cualquier país, es decir, del ser humano.

Ninguna visión o estrategia nacional se puede separar de este asunto, ni investigar su éxito o fracaso sin abordar seriamente los asuntos valorativos que se relacionan con la identidad, el sentimiento de pertenencia, el compromiso con la ética laboral y el sentido del deber y responsabilidad de los ciudadanos hacia su familia, vecinos, la institución donde trabaja y la sociedad en general.

Vivimos en un país que ha pasado por una modernización rápida y una sociedad cuyo nivel de vida ha aumentado muy rápido. La salud, la educación de las personas y sus ingresos han mejorado y han surgido recursos humanos calificados y profesionales nacionales. El Estado también ha logrado establecer una amplia red de seguridad social comparable a la lograda por los Estados de bienestar más prestigiosos.

Todo esto es bueno, pero trabajamos constantemente para mejorarlo. Pero, por otro lado, como sociedad y como Estado, tenemos que darnos cuenta de los desafíos que esto plantea, como los peligros del dominio de los valores de la vida del consumo, el desprecio por los aspectos no-materiales de la vida, la carencia de aprecio por el trabajo productivo, falta de satisfacción de los individuos con lo que tienen a su disposición porque siempre están preocupados por pedir más consumo, facilidades fáciles de prestaciones para fines transitorios e innecesarios y excesiva dependencia del Estado.

Estos aspectos negativos podrían amenazar lo que hemos logrado si no se abordan mediante la profundización de los valores de ciudadanía y responsabilidad social. Ésta es una tarea que no se puede lograr a través de predicaciones y discursos, porque aquí viene el papel del estado a través del cultivo y la educación, el servicio nacional, etc. Aquí se destaca la importancia del papel de los medios de comunicación, la familia y la conexión directa disciplinaria y educativa entre los padres con sus hijos e hijas, sin depender de los demás en la tarea de crianza del niño.

Cada uno de nosotros debería preguntarse lo que hizo y lo que hará desde su posición para servir a su comunidad. ¿Cuál es su contribución a la construcción de este país?, ¿está haciendo su trabajo bien?, ¿valora el trabajo de los demás? Quienquiera se haga estas preguntas no encontrará fácilmente de entretener a descontento y quejas.

Queridos hermanos y hermanas,

Como todos saben, la promulgación de la constitución permanente para el país y la implementación de sus disposiciones ha pasado por varias etapas desde la formación de la comisión permanente de preparación de la constitución, que había realizado la redacción y sometida a referéndum público donde obtuvo la gran mayoría de la aprobación de los ciudadanos. Con posterioridad, se promulgaron leyes y otras medidas legislativas necesarias para implementar las disposiciones de la constitución.

Legislaciones, incluidas las constitucionales, son producto de la etapa histórica correspondiente y se desarrolla con la evolución de la vida.

En nuestro afán por promover la ciudadanía qatarí equitativa y traducirla en la práctica como una relación directa entre el ciudadano y el estado, basada en derechos y deberes, he emitido mis instrucciones al Consejo de Ministros para que trabaje en las enmiendas legales apropiadas para garantizar el logro de esta meta, y presentarlas a su estimado consejo cuya elección y formación completa el marco legal necesario para considerar la aprobación de estas modificaciones.

Sin embargo, se sabe que la ciudadanía no es solo una cuestión legal, sino ante todo una cuestión de promoción, lealtad y pertenencia, y una cuestión de deberes más que de derechos. Esto requiere no solo un

trabajo legislativo, sino también un trabajo social y educativo intensivo, especialmente para encontrar la defensa del fanatismo tribal frente al interés público o la lealtad a la patria y la unidad nacional. Este aspecto negativo del tribalismo nos tomó a todos recientemente por sorpresa cuando algunas de sus manifestaciones negativas nos recordaron de su existencia. Aunque nuestra sociedad ilustrada la superó rápidamente, no podemos ignorar la enfermedad por la mera desaparición de sus síntomas.

La tribu, la familia extensa y la familia nuclear son todos componentes de nuestra sociedad, de los que estamos orgullosos y son parte integrante de su solidaridad y cohesión, además de sus incontables aspectos positivos. Pero todas las formas de tribalismo e intolerancia aborrecible pueden manipularse, aprovecharse para subvertir y socavar la unidad nacional, y utilizarse como tapadera para el incumplimiento de deberes o como alternativa a la incompetencia. Lo cual no hemos aceptado, ni lo permitiremos en el futuro.

En su historia moderna, Qatar ha atravesado experiencias y desafíos difíciles. Fue nuestra unidad nacional, la fuente de nuestra fuerza, en virtud del apoyo de Dios Todopoderoso. Nunca permitiremos que se vea amenazada en el futuro. Por ello, a la hora de reflexionar y revisar las experiencias que vivimos, debemos mantener siempre en alto nuestra cohesión como qataríes, por encima de cualquier consideración y evitar todo aquello que pueda suponer una amenaza para ella.

Hermanos y hermanas,

La Copa del Mundo en nuestro país se está acercando. Los preparativos a nivel de infraestructura se han completado o están a punto de completarse. Hemos trabajado para realizar la preparación en sinergia con las necesidades de Qatar, en línea con sus planes de desarrollo. Dado que esta celebración de la Copa de la FIFA ha acelerado la finalización de muchos de los proyectos que originalmente necesitábamos, también interesa las tareas y desafíos sociales y culturales que enfrentamos como un país moderno cuya economía global y relaciones comerciales están entrelazadas.

Este torneo es una ocasión importante, no solo para mejorar el estatus global del país y el papel del deporte en la mejora de la comunicación y la cooperación entre los pueblos y para mostrar el potencial organizativo y administrativo de Qatar, su infraestructura avanzada y sus capacidades a nivel de seguridad, sino también para demostrar la apertura y tolerancia del hospitalario pueblo qatarí, valores que nos caracterizan aquí en Qatar. Además, la ocasión muestra los verdaderos colores de los pueblos del Golfo y los árabes en general.

Hermanos y hermanas,

Ustedes saben que Qatar se menciona positivamente en el contexto con la crisis afgana, esto no solo se debe a los esfuerzos humanitarios internacionalmente apreciados que hemos realizado en este contexto, sino también a nuestra adhesión al diálogo como alternativa a las guerras, y la opción de la mediación en la resolución de conflictos, lo que nos hizo aceptar la solicitud de mediar entre Estados Unidos y el Talibán.

Como aspiramos a una sociedad del bienestar que sea productiva al mismo tiempo, y a un estado pacífico, pero capaz de defenderse y una sociedad con un alto nivel de vida, pero también una sociedad que se distinga por su moral y valores auténticos, también miramos hacia una política exterior que contribuya a mantener todo esto, y un desarrollo que también sea acorde con el tamaño, la ubicación geográfica y la riqueza de Qatar.

También hay una clase de integración entre la transformación de Qatar y área de alentar y producir ciencia, sabiduría y cultura, promover deporte y ostros y convirtiéndose en un centro para dialogo y pacificas resoluciones de disputas y clase de política extranjera sobre la que estoy hablando.

Hermandad, historia y geografía nos obliga a preservar el Consejo de Cooperación del Golfo y mejorar sus instituciones en conjunto con las aspiraciones de sus gentes. Nos hemos interesado por sobrepasar diferencias mediante al dialogo y también buscamos consolidar el desarrollo del consenso logrado en la cumbre de Al-Ula.

Seguimos desde nuestros bien-establecidos principios en cuanto a la justicia de relaciones internacionales, y desde el punto de que somos parte de dos mundos, del Arabe y del Islam, caso que no negamos nuestra identidad.

También, la industria y exportación vinculada con la energía e inversiones extranjeras, para el fin de diversidad en las fuentes de ingresos y para el beneficio de futuras generaciones etc., son mayores componentes de nuestra política exterior.

Hemos conseguido de construir buenas relaciones con todos los países del mundo, mientras insistiendo en lograr un acuerdo estratégico persistente con aliados regionales e internacionales.

En esto, no buscamos competir ni emular a nadie, sino forjarnos nuestro propio nicho al lograr un equilibrio entre nuestros firmes principios, los límites de nuestras capacidades y los intereses de nuestra gente y la gente de nuestra región.

Hermanos y hermanas,

Todavía estamos, como el resto del mundo, frente a la pandemia del Corona virus, que la época moderna no había experimentado nunca nada similar, y agradecemos a Dios que, con las medidas que hemos tomado hasta ahora, hemos logrado contener y reducir sus efectos nocivos a un mínimo. Fuimos uno de los pocos países que lo logró, gracias a Dios y su providencia.

Nuestras instituciones de salud han superado con éxito la difícil prueba que plantea el virus Corona, indicando el nivel de desarrollo que han logrado en términos cuantitativos y cualitativos. En esta ocasión, extendemos nuestro agradecimiento y reconocimiento a estas instituciones y sus empleados.

Como saben, hemos buscado el equilibrio entre la salud de las personas, como prioridad, y las necesidades económicas, y creo que hemos presentado un paradigma exitoso en esta difícil etapa. Me refiero aquí a la persistente urgencia de las obligaciones de prevención, que son insustituibles y deben tenerse en cuenta, como es el caso de la necesidad de vacunación.

En conclusión, le deseo éxito en el cumplimiento de sus asignaciones.

Que la paz, la misericordia y las bendiciones de Dios sean con ustedes.

****